قانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٤

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة القومية لسكك حديد مصر عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٢٠٩٧١٥٩٧.٧ جنيهات (فقط وقدره ملياران وسبعة وتسعون مليونا ومائة وتسعة وخمسون ألفا وسبعمائة وسبعة جنيهات لاغير) وذلك وفقا لما يلى :

أولا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٧٥٥.٥٢٧٩٥ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وخمسة وخمسون مليونا واثنان وخمسون ألفا وسبعمائة وخمسة وتسعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٢٢.٣٣٦.٦٣ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧١٦٧٣٢ ٥١٠ جنيها .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٣٤٢١.٦٩١٢ جنيها (فقط وقدره واحد مليار وثلاثمائة واثنان وأربعون مليونا ومائة وستة آلاف وتسعمائه واثنا عشر جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٧٧٣٨٣٩٥٥٢ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٦٨٢٦٧٣٦٠ جنيها .

ثالثا الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٧٥٥٠٥٢٧٩٥ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وخمسة وخمسون مليونا واثنان وخمسون ألفا وسبعمائة وخمسة وتسعون جنيها لاغير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ١٣٤٢١٠٦٩١٢ جنيها (فقط وقدره مليار وثلاثمائة واثنان وأربعون مليونا ومائة وستة آلاف وتسعمائة واثنا عشر جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٦١٤٦٢١٥٤٢ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٧٢٧٤٨٥٣٧٠ جنيها.

(المادة الثانية)

تعدل اعتمادات الباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بموازنة الهيئة العامة لسكك حديد مصر عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣١١٩٨٥٧٣ جنيها (فقط وقدره مائة وواحد وثلاثون مليونا ومائة وثمانية وتسعون ألفا وخمسمائة وثلاثة وسبعون جنيها لاغير) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب مقابل خفض اعتمادات الباب الأول - الأجور بمبلغ ٧٨٦٨٢١٧ جنيها وزيادة الباب الثانى - الايرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) بمبلغ ١٢٣٣٣٠٣٥٦ جنيها وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ

(١٩٩٤ م)